

التقشف يطرق باب السعودية

□ سهام معط

لماذا تستمرّ الحكومة في تحويل جيب المواطن السعودي ذنب المدمة المزدوجة؟ قدّرت الحكومة السعودية أنّ العجز في الميزانية سيبلغ 187 مليار ريال سنة 2020 أي نحو 50 مليار دولار.

يكون التقشُّف مبرَّرًا عندما تحاول الحكومة قدر استطاعتها توجيه الأموال بحوزتها لأفضل استخدامات بشكل أكفاء وبأتباع مبدأ الأولويات.

يتزامن التقشُّف مع صعود صاروخي في الاستدانة فقد خطَّطت المملكة لاستدانة ما يقارب 59 مليار دولار مما سيقفز بالدين العام إلى 240 مليار دولار

* * *

لم ترك صدمة كورونا وانهيار أسعار النفط المزدوجة للسعودية سوى خيار التمسُّك بالتقشُّف غير المسبوق وشدَّ الأحزنة، فقد قرَّرت المملكة رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعاف من 5% إلى 15% بدءً من شهر يونيو/تموز 2020، وتعليق بدل غلاء المعيشة للعاملين في القطاع العام بدءً من شهر يونيو/حزيران 2020، بالإضافة إلى تأجيل إتمام إنجاز بعض المشاريع التي تكسو "رؤية 2030".

وهذه الخطوات جاءت انتصاءً للخطة التقشُّفية للحكومة التي ستتوفر مبلغًا يصل إلى 100 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 26.66 مليار دولار، حسب وزير المالية محمد الجدعان، ومع زوال العطايا السخية لشراء الرضا الشعبي انقلب اهتمام الشعب من تفاؤل كبير برؤيه 2030 إلى تشاؤم أكبر من نكسة 2020. وجاءت تلك الإجراءات التقشُّفية الجريئة والحاصلة لتضع طموحات المواطنين السعوديين إلى اقتصاد متنوٍّ ومتقدِّم في مهب الريح، ولتكشف عن فشل حكومتهم في وضع الاقتصاد السعودي في المسار الصحيح الذي يحصرُّن المملكة من الضربات الموجعة للأزمات المفاجئة والأحداث الم悲哀لة، وبسبب سعر خام برنت لم يتعدَّ حتى يوم الخميس 40 دولارًا تبيع المملكة نفطها بأقل من نصف ما تحتاجه لموازنة ميزانيتها التي تتطلَّب سعرًا لا يقل عن 80 دولارًا، وهذا ما سيضمن استمرار تصاعد وتيرة التقشُّف.

ومن المرجَّح أن يؤدِّي رفع ضريبة القيمة المضافة في الوقت الذي تواجه فيه العديد من الأسر مشاكل

فقدان الوظائف وتخفيضات الرواتب إلى تراجع الاستهلاك وحتى العزوف عنه وارتفاع تكاليف الإنتاج وتفاقم الضغط على الشركات وإلحاق أضرار جسيمة بالقطاع الخاص ككل.

حملة التقشف^٢ التي أطلقتها الحكومة سترتد^٣ على تنافسية المملكة لا محالة، حيث تتمت^٤ دول خليجية أخرى كالكويت والإمارات بها مشكّل كبير للمنافسة والمناورة في هذا المجال نتيجة لعدم رفع ضريبة القيمة المضافة عن نسبة 5 بالمائة، وهذا ما يؤهلها لامتلاك ميزة تنافسية يحسب لها المستثمرون حساباً كبيراً، وبالرغم من امتلاك المملكة الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية مقارنة بحاراتها والذي يفوق 470 مليار دولار.

إلاً أن^٥ مبلغ 300 مليار دولار ليس ببعيد لاسيما وأن استمر^٦ انخفاض أسعار النفط حتى سنة 2021 خصوصاً وأن^٧ ذلك الاحتياطي فقد قرابة 24 مليار دولار في شهر مارس/آذار وهو أكبر انخفاض على الإطلاق في تاريخ البلاد.

كما انخفضت الاحتياطيات الأجنبية للسعودية بشكل حاد في أبريل/نيسان للشهر الثاني على التوالي حيث فقد أكثر من 21 مليار دولار مع تحويل المملكة مليارات الدولارات لدعم استثمارات صندوق الثروة السيادي في الخارج، وهو ما يعكس من ناحية أخرى مدى ضئالة الموارد المالية التي قد توفر^٨ رها الإجراءات التقشفية مقارنة بالبالغ الطائلة التي تخسرها المملكة شهرياً جراء الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا وانهيار أسعار النفط.

وكأن^٩ المملكة تلعب لعبة مشابهة للعبة المجموع الصفرى والتي يطلق عليها بالإنكليزية Game Sum-Zero والمشهورة في نظرية الألعاب Theory Game والتي تفيد بتعادل مكاسب جهة مع خسائر جهة أخرى.

فقد أعلنت المملكة عن حزمة تحفيز بقيمة 70 مليار ريال أي ما يقارب 18.7 مليارات دولار لمساعدة القطاع الخاص وكشفت النقاب عن حزمة إضافية أخرى بقيمة 50 مليار ريال أي ما يقارب 13.3 مليارات دولار لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك والمؤسسات المالية.

ولكن كان لها مأرب آخر اتضحت للعلن عندما ضاعفت ضريبة القيمة المضافة ثلاث مرات، وأوقفت بدل غلاء المعيشة للموظفين الحكوميين، وما هذا إلا^{١٠} غيض من فيض من أمثلة كثيرة عن الإجراءات التقشفية التي ستنهال على المواطنين السعوديين إن طال أمد الأزمة المزدوجة أكثر مما ينبغي.

ستتبّع^{١١} الإجراءات التقشفية بإثقال كاهل المواطنين بالأعباء التي ستنتج عن ارتفاع الإنفاق على ضروريات العيش كالغذاء والنقل والتعليم والصحة وفواتير المياه والكهرباء لا سيما أن^{١٢} القطاع الحكومي يُشغّل أكثر من ثلثي المواطنين السعوديين.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة هو: لماذا تستمر^{١٣} الحكومة في تحويل جيب المواطن السعودي ذنب الصدمة المزدوجة؟

رغم أنّها على يقين بأن^{١٤} المبلغ المُقدّر بنحو 26.66 مليار دولار والذي ستضعه سياسة التقشف الجديدة على الطاولة لن يكفي لسد^{١٥} العجز المتنامي في الميزانية والذي قدّر بـ34 مليار ريال أي

ما يعادل 9 مليارات دولار في الربع الأول فقط من عام 2020 نتيجة لانخفاض إجمالي الإيرادات بـ 22 بالمائة في الربع الأول من السنة الجارية مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية.

وقد قدّرت الحكومة السعودية أنَّ العجز في الميزانية سيبلغ 187 مليار ريال سنة 2020 أي ما يقارب 49.86 مليار دولار.

ويتزامن هذا التقشف مع صعود صاروخى في الاستدانة فقد خطَّطَت المملكة لاستدانة ما يقارب 59 مليار دولار، وهذا ما سيففرز بالدين العام إلى 240 مليار دولار، وهو رقم يضاع له الضوء الأحمر لخطورته. يكون التقشفَ مبرَّراً عندما تحاول الحكومة قدر استطاعتها توجيه الأموال بحوزتها إلى أفضل استخداماتها بشكل أكفاءٍ وبأثرٍ باع مبدأ الأولويات.

لكن ليس هناك أي مبررٌ منطقي وعقلاني لشدَّ أحزمة التقشف عندما يعلن صندوق الاستثمار العام، والذي يمثل صندوق الثروة السيادية للسعودية، عن عزمِه شراء نادي نيوكاسل يونايتد الإنجليزي لكرة القدم بمبلغ من المحتمل جدًا أن يفوق 372 مليون دولار.

وكذا قيام الصندوق بالاستحواذ على 8.2% (بقيمة 775 مليون دولار) من "كرنفال" أكبر مشغل رحلات بحرية في العالم والذي يتَّخذ فلوريدا الأمريكية مقرًا له، إضافة إلى استحواذ الصندوق على حصة تُقدَّر بـ 5.7% أو ما يعادل نصف مليار دولار في شركة الترفيه الأمريكية "Nation Live". أخرى ومناسبات الموسيقية الحفلات تنظيم في صمة "المتخصص Entertainment".

ومن هنا لابدَ أن نتساءل: أليس المواطن السعودي والمؤسسات سواءً الخاصة أو العامة أحقَ بهذه الأموال التي يتمَّ استثمارها في أصول غربية متعددةٍ لم تجد غير هذا الصندوق السعودي ليكون أكثر سخاءً معها ويوقفها على أرجلها مرة أخرى.

خلاصة القول إنَّه في خضمَ الأزمة التي تتخبط فيها المملكة ينبغي على الإجراءات التقشفية أن تنتطلق بعيدًا عن جيب المواطن السعودي لا سيَّما البسيط والذي بدأ يحنَ إلى العقد الذهبي الذي امتلأت فيه الخزينة السعودية وانعكس ذلك على رفاهيته.

فهناك طرق أخرى ذات أولوية قصوى يمكن أن تتقشفَ من خلالها المملكة كالتوفُّف عن دفع الجزية مقابل عدم التعرُّض الأمريكي للمملكة، وليس كما يسميه ترامب الحماية الأمريكية، والامتناع عن دفع عجلة الاقتصاد الأمريكي من خلال الاستثمار في البنية التحتية الأمريكية، شراء سندات الخزانة الأمريكية وشراء الأسلحة وتوفير فرص شغل للأمريكيين، فهذا لا يعود بالفائدة إطلاقًا على المواطن السعودي، والابتعاد قدر الإمكان عن خوض الحروب بالوكالة والدخول في المصراعات والخلافات الدولية.

والخوف كلَّ الخوف أن تكون الضريبة على القيمة المضافة مجرَّد نقطة بداية في مشوار تقشفٍ في طوبل تتعودُ الحكومة خلاله على حرق جيوب الشعب بولاعة الضرائب.

حيث يجب التنبيه إلى أنَّ الحكومة التي تتخبط من الضرائب والرسوم انطلاقًا أولى في خطَّتها التقشفية، التي قد تستمرة لعدة سنوات وحتى لعقود، ستكون أكثر عرضة للانهيار وهنا يستوقفني قول

ابن خلدون في مقدمته الشهيرة في القرن الرابع عشر الميلادي "عندما تكثر الجباية تشرف الدولة على النهاية".

سهام معط ٢٠ - كاتب صحفي وباحث اقتصادي
المصدر | العربي الجديد